● أخبار قصيرة

أوكرانيا تدرس الانسحاب من منطقة كورسك

نقلت مصادر إعلامية أمريكية عن مسؤولين عسكريين أوكرانيين احتمال انسحاب القوات الأوكرانية من أراضي منطقة كورسك الروسية في غضون الأسبوعين المقبلين. وأوضحت صحيفة "نيويورك بوست" أن مصادرها العسكرية الأوكرانية أشارت إلى أن "العملية في كورسك، رغم أهميتها السياسية، تكبد القوات الأوكرانية خسائر غير متناسبة مع المكاسب المحققة". وأضافت المصادر أن "العملية استنزفت موارد حيوية للجيش الأوكراني في وقت تواصل فيه القوات الروسية تقدمها على جبهات أخرى". يذكر أن القوات الأوكرانية شنت هجوماً واسع النطاق على منطقة كورسك الروسية في السادس من أغسطس ٢٠٢٤، مما دفع السلطات الروسية لإعلان حالة الطوارئ الفيدرالية في المنطقة وإجلاء سكان المناطق الحدودية إلى مناطق أكثر أماناً.

تراجع قياسي لمعدل المواليد في أوروبا

أفادت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاء الأوروبي "يوروستات"، الجمعة، بأن معدلات المواليد في الاتحاد الأوروبي سجلت تراجعًا غير مسبوق خلال عام ٢٠٢٣. وجاء في التقرير أن الاتحاد الأوروبي شهد ولادة ٣,٦٧ مليون طفل خلال العام الماضي، وهو انخفاض بنسبة ٥,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢، حيث وُلد حينها ٣,٨٨ مليون طفل. ويعد هذا التراجع الأكبر على أساس سنوي منذ بدء تسجيل البيانات في عام ١٩٦١. كما أظهرت الإحصاءات أن معدل الخصوبة الكلي في دول الاتحاد الأوروبي انخفض إلى ١,٣٨ طفل لكل امرأة، مقارنة بـ١,٤٦ في العام السابق. وعلى مستوى الدول، سجلت بلغاريا أعلى معدل خصوبة في الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٣، حيث بلغ ١,٨١ طفل لكل امرأة، تلتها فرنسا بمعدل ١,٦٦، ثم هنغاريا بـ١,٥٥. في المقابل، جاءت أدنى معدلات الخصوبة في كل من مالطا (١,٠٦)، إسبانيا (١,١٢)، وليتوانيا (١,١٨).

أوزبكستان وروسيا تناقشان التعاون بشأن أفغانستان

"عصمت الله إيرغاشيف" الممثل الخاص لأوزبكستان لشؤون أفغانستان و"أوليغ مالغينوف" سفير روسيا في أوزبكستان، ناقشا وتبادلا الآراء خلال لقاء حول الوضع الحالي للتعاون بين البلدين بشأن أفغانستان، وكذلك القضايا المتعلقة بالأمن الإقليمي.
ووفقًا لتقرير "أوزبك ديلي"، أكد الطرفان خلال هذا اللقاء على مواصلة الجهود المشتركة من أجل إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي لأفغانستان. كما شدد المسؤولون الأوزبك والروس على ضرورة التنسيق والتعاون بين البلدين في مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة. حافظت أوزبكستان وروسيا على علاقاتهما مع أفغانستان وعززتها بعد عودة طالبان إلى السلطة.

بعد بدئه فرض الرسوم الجمركية

ما هي استراتيجية الصين لمواجهة الحرب الإقتصادية لترامب؟

الوفاق / بعد فوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر، كان صانعو السياسة في بكين قلقين بشأن العلاقات الصينية الأمريكية خلال السنوات الأربع القادمة. تخشى بكين أن تؤدي سياسات ترامب المتشددة تجاه الصين إلى حرب تجارية وحرب تكنولوجية وتصعيد المواجهة حول تايوان. الرأي العام هو أن الصين يجب أن تستعد للعواصف القادمة في تعاملاتها مع الولايات المتحدة.
أظهر أمر ترامب بفرض تعرفة جمركية بنسبة ١٠٪ على جميع البضائع الصينية هذا الأسبوع أن مخاوف الصين لم تكن بلا أساس. ردت الصين بسرعة بفرض تعرفات على بعض السلع الأمريكية، وكذلك فرضت قيودًا على صادرات المعادن الحيوية وبدأت تحقيقات مكافحة الاحتكار ضد شركة جوجل الأمريكية. لكن على الرغم من امتلاك بكين أدوات للرد، فإن قدرتها محدودة على التعامل مع واشنطن في تبادل متبادل، بسبب القوة النسبية للولايات المتحدة والعجز التجاري الكبير مع الصين. صانعو السياسة الصينيون، المدركون لهذه المشكلة، لم يكتفوا فقط بتكتيكات الحرب التجارية. منذ فترة رئاسة ترامب الأولى، حاولت الصين تكييف نهجها مع الظروف الجديدة، وخلال الأشهر الثلاثة الماضية اتبعت نهجًا قائمًا على التنبؤ والمواجهة وتقليل ضرر قرارات ترامب غير المستقرة. نتج عن هذا التخطيط جهدًا واسعًا لتعزيز الاقتصاد المحلي الصيني وعلاقاته الخارجية، والذي يجري تنفيذه بهدوء.
تشبه استعدادات الصين تقريبًا استراتيجية إدارة بايدن تجاهها، المعروفة باسم "الاستثمار والمواءمة والمنافسة". تتضمن هذه الاستراتيجية الاستثمار في قوة الولايات المتحدة، والمواءمة مع الشركاء، والتنافس عند الحاجة. من ناحية أخرى، تركز خطة الصين للتعامل مع سنوات ترامب على تعزيز الاقتصاد المحلي، والمصالحة مع الجيران الرئيسيين، وتعميق العلاقات في الجنوب العالمي. قد يحقق ترامب بعض الانتصارات قصيرة المدى، لكن خطط بكين تتجاوزه. لا يزال قادة الصين يؤمنون بالمصير التاريخي لبلدهم للصعود واستبدال الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة. يعتقدون أن سياسات ترامب ستضعف قوة الولايات المتحدة وتقلل من مكانتها العالمية على المدى الطويل. وعندما يحدث ذلك، ستكون الصين مستعدة للاستفادة منه.

حركة الإصلاح

كان تقوية الجبهة المحلية أحد أركان استراتيجية بكين. مع توقع أن تجلب رئاسة ترامب تقلبات في التجارة والعقوبات وضوابط التصدير، قدمت الصين تدابير تحفيزية لتقوية الاقتصاد الحقيقي وتعزيز الاستهلاك المحلي. في ٨ نوفمبر، بعد ثلاثة أيام من الانتخابات الأمريكية، أعلنت بكين عن خطة لتوزيع ١,٤ تريليون دولار لتقليل ديون الحكومات المحلية خلال عامين. قدّر صندوق النقد الدولي أن ديون الحكومات المحلية الصينية تبلغ حوالي ٩ تريليون دولار؛ إن معالجة هذه المشكلة تمثل جهود الحكومة المركزية لاستقرار الاقتصاد وزيادة الثقة في السوق الصيني. بعد شهر، في ٩ ديسمبر، وعدت بكين بمتابعة "سياسات مالية أكثر نشاطًا وسياسات نقدية متساهلة نسبياً"، مما يعني عملياً زيادة الإنفاق الحكومي وتوسيع الميزانية وخفض أسعار الفائدة. يمثل هذا القرار تغيرًا في سياسات التقشف المتبعة منذ عام ٢٠١٠ والتحول نحو التحفيز الاقتصادي. في منتصف ديسمبر، أكد المؤتمر الاقتصادي المركزي الصيني، الذي يحدد السياسات الاقتصادية للعام المقبل، مجددًا على تنفيذ هذه الوعود.
تسعى الصين أيضًا إلى تنويع خياراتها التجارية. في الأشهر القليلة الماضية، أشارت تصريحات وزارتي الخارجية والتجارة الصينية بشكل متكرر إلى جهود الصين للانضمام إلى "الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ" (CPTPP)، وهي اتفاقية تجارية من ١٢ عضوًا خلفًا لشراكة عبر المحيط الهادئ، وهي اتفاقية توقفت في عام ٢٠١٧ بعد انسحاب الولايات المتحدة. يجب على أعضاء CPTPP الالتزام بمتطلبات دخول صارمة، والتي بالنسبة للصين تعني الحاجة إلى إصلاحات هيكلية جادة. تدرك بكين جيدًا قيمة آليات التجارة متعددة الأطراف: كان انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ على الأرجح أكبر عامل في النمو الاقتصادي للصين. مع تحرك البلدان نحو التخلي عن منظمة التجارة العالمية والميل إلى تبني ترتيبات بديلة مثل CPTPP، تريد بكين التأكد من أنها لا تُترك خارجًا. مع وجود ترامب في السلطة، أصبح الانضمام إلى هذه المجموعة أكثر ضرورة لأن الصين تريد تعويض وصولها إلى الأسواق الأمريكية.

ترميم العلاقات

استعدادات الصين لترامب تشمل أيضًا جهودًا دبلوماسية. مع توقع تصاعد التوتر في منطقة الهند والمحيط الهادئ، سعت الصين إلى معالجة القضايا غير المحلولة مع الهند واليابان، وهما جارتان عانت الصين من علاقات متوترة معهما في السنوات الأخيرة. الاستقرار في جوار الصين القريب سيقلل من التشتت بالنسبة لبكين، ويمكن أن يضعف جهود الولايات المتحدة للضغط على شركائها لممارسة الضغط على الصين. كما أن تحسين العلاقات مع اليابان وأستراليا هو طريقة للصين للتقرب من قادة CPTPP.
كانت المصالحة بين الصين والهند ملحوظة بشكل خاص. في أكتوبر، توصلت الصين والهند فجأة إلى اتفاق للانسحاب من المواجهات في منطقة لاداخ الحدودية المتنازع عليها بعد أربع سنوات من المواجهة العسكرية. بعد انتخاب ترامب، دعت الصين مستشار الأمن القومي الهندي، أجيت دوفال، إلى بكين للتباحث حول القضايا الحدودية. التقى دوفال حتى مع نائب الرئيس الصيني، هان تشنغ - خطوة غير اعتيادية وإشارة لحسن النية. قدمت الصين أيضًا وعودًا للهند خلال هذه الزيارة، بما في ذلك السماح للمواطنين الهنود بالمرور والعودة إلى حج التبت، والتعاون في مجال المياه المشتركة، والتجارة بين البلدين عبر ممر ناثو لا الجبلي. الأهم من ذلك، وعدت الصين بالسعي إلى "حل عادل ومنطقي ومقبول بشكل متبادل للقضية الحدودية".
حققت الصين أيضًا تقدمًا في علاقاتها مع اليابان وتأمل في تحسين علاقاتها مع أهم حليف للولايات المتحدة في المنطقة. في سبتمبر ٢٠٢٤، أعلنت بكين أنها ستلغي تدريجيًا حظر استيراد المأكولات البحرية اليابانية الذي فرضته في أغسطس ٢٠٢٣.

المسارات البديلة

وسعت الصين أيضًا تعاونها مع دول الجنوب العالمي التي توفر وصولًا غير مباشر إلى أسواق الولايات المتحدة. مع التعريفات الجمركية واضطرابات سلاسل التوريد التي قطعت الروابط التجارية المباشرة بين الولايات المتحدة والصين، تتم التجارة بشكل متزايد بطرق غير مباشرة. في الواقع، تُستخدم نفس المواد والأجزاء الصينية في السلع المصدرة إلى الولايات المتحدة - ولكن الآن يتم تصنيع المنتجات النهائية أو تجميعها في دول أخرى غير الصين. قبلت بكين هذا التحول إلى التجارة غير المباشرة؛ لا تزال صادرات الصين قوية، حيث وصل العجز التجاري للبلاد إلى ذروة تقارب ١ تريليون دولار في عام ٢٠٢٤. أسرع أسواق التصدير الصينية هي دول الجنوب العالمي، بما في ذلك البرازيل وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند وفيتنام، والعديد منها يعمل كوسيط، معالجة المواد الصينية وتصدير السلع النهائية إلى الولايات المتحدة.
في السنوات القليلة الماضية، ساعدت الصين عمدًا في نمو شبكات التوريد هذه من خلال الاستثمار في آسيا وأمريكا اللاتينية. على سبيل المثال، زاد الاستثمار الصيني في فيتنام بنسبة ٨٠٪ في عام ٢٠٢٣ ليصل إلى ٤,٥ مليار دولار، ووصلت التجارة الثنائية بين الصين وفيتنام إلى ٢٦٠ مليار دولار - أكثر من تجارة الصين مع روسيا، حتى مع كل النفط والغاز الذي اشترته الصين من روسيا خلال الحرب الأوكرانية.
في المكسيك، وفقًا لتشو تشي يوان، كبير الاقتصاديين في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، وصل الاستثمار المباشر الصيني إلى ٣ مليارات دولار في عام ٢٠٢٣، أي عشرة أضعاف ما تذكره الإحصاءات الرسمية. في المناطق التي يمكن للدول أن توفر مسارات إلى سوق الولايات المتحدة، الشركات الصينية حريصة جدًا على الاستثمار.

اللعبة طويلة المدى

لدى الصين خيارات للرد المباشر على التعريفات الجمركية أو غيرها من الإجراءات التجارية التي قد يفرضها ترامب: تشمل أدوات الصين ضوابط التصدير، والعقوبات ضد الشركات الأمريكية، وخفض قيمة العملة الصينية، والتعريفات الانتقامية على الصادرات الأمريكية إلى الصين، وغيرها. سيعتمد أي من هذه الإجراءات ستستخدمها الصين ومتى على قرار ترامب. ومع ذلك، على عكس نهجها الذي كان في الغالب رد فعل في فترة ترامب الأولى، هذه المرة لن يكون لدى بكين رد فعل تكتيكي فحسب، بل استراتيجية أكبر أيضًا. في النهاية، تأمل الصين في الاستفادة من سياسات ترامب لمصلحتها. يمكن للقادة الصينيين استخدام حرب تجارية بدأتها الولايات المتحدة لكسب دعم مجموعات محلية مختلفة وإجراء إصلاحات ذات مغزى داخل البلاد، وتوسيع علاقاتها مع الدول التي نبذتها الولايات المتحدة، وتعزيز موقع الصين في نظام تجاري عالمي متغير.

تركز خطة الصين للتعامل مع سنوات ترامب على تعزيز الاقتصاد المحلي، والمصالحة مع الجيران الرئيسيين، وتعميق العلاقات في الجنوب العالمي

محاولات فرنسية للعب دور القيادة في أوروبا

صحيفة "تاغس شاو" تناولت في مقال لها محاولات فرنسا لتولي دور القيادة العسكرية الأوروبية في ظل تهديد تراجع الدعم العسكري من جانب الولايات المتحدة تحت رئاسة دونالد ترامب، وكتبت: "إيمانويل ماكرون"، رئيس الجمهورية الفرنسية، دعا مجدداً إلى زيادة الإنفاق العسكري، وكرر اقتراحه للنقاش حول توسيع الردع النووي.
عبّر إيمانويل ماكرون في خطابه التلفزيوني قائلاً: "في عالم مليء بالمخاطر، من الجنون أن نبقى مجرد متفرجين".
وطالب ماكرون في كلمته بأن تستعد أوروبا لهذا الأمر وأن تصبح أكثر استقلالية في سياستها الدفاعية.
يقول ماكرون إنه يأمل أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب أوروبا، ولكن بحسب رأيه، إذا سارت الأمور في اتجاه آخر، فيجب أن تكون أوروبا مستعدة.
يعتبر ماكرون أن الخطوات المخطط لها في الاجتماع الخاص للاتحاد الأوروبي في بروكسل مهمة للغاية.
وهكذا، عندما يتعلق الأمر بالدفاع الأوروبي، يؤكد ماكرون مجدداً على الدور الخاص لفرنسا ومطالبتها بالقيادة كونها الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي تمتلك أسلحة نووية.
وردًا على تصريحات فريدريش ميرتس، الفائز في الانتخابات البرلمانية الألمانية، قال رئيس الجمهورية الفرنسية: "استجابة للإشارة التاريخية من المستشار الألماني المقبل، قررت بدء حوار استراتيجي حول كيف يمكن لقدراتنا الرادعة النووية أن تحمي أيضاً حلفاءنا الأوروبيين".

كثيراً ما اقترح رئيس الجمهورية الفرنسية وضع قدرات الردع النووي الفرنسية تحت تصرف الدول الأوروبية الأخرى. ومع ذلك، فإن هذا التوسع المحتمل للردع النووي الأوروبي يثير العديد من الأسئلة، سواء على الصعيد السياسي أو العملي.
كما أعلن وزير الدفاع الفرنسي أنه يقدم معلومات استخباراتية إلى أوكرانيا. يأتي هذا في وقت أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية يوم الأربعاء أنها ستوقف تبادل المعلومات الاستخباراتية مع أوكرانيا، وهي ضربة كبيرة لدفاع أوكرانيا ضد الهجوم الروسي.
ينوي إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، وضع الدول الحليفة تحت حماية الأسلحة النووية الفرنسية.